CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE
القاهرة ٥٢
لـلـدراسـات الـقـانـونـيـة

التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤

القاهرة ٥٢
للأبحاث القانونية
CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE

التقرير السنوي لمركز لقاهرة 52 للبحوث القانونية لعام 2024

تاريخ النشر:يونيو 2025

www.cairo52.com
info@cairo52.com

جميع الحقوق محفوظة لمركز القاهرة 52 للأبحاث القانونية
نَسب المُصنَّف - الترخيص بالمثل 4.0 دولي (CC BY-SA 4.0)

المحتويات

1 ملخص تنفيذي

4 مقدمة

5 وحدة البحوث

8 وحدة المناصرة

10 تبادل المعرفة والتدريب

11 الخدمات الشعبية: برنامج المساعدة القانونية

12 الخدمات الشعبية: مشروع عيادة الترانس

14 الملخص المالي

ملخص تنفيذي

50 مستفيدًا/ة من العيادة

17 إصدار

19 دولة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يغطيها أرشيف الترانس

60 شخص تم تمثيلهم قانونيًا مجانًا

في **45** قضية أمام المحاكم المصرية

3 تقديمات الاستعراض الدوري الشامل

175 حالة حصلوا على خدمات قانونية

شهد مركز القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية توسعًا وتأثيرًا كبيرَيْن في عام ٢٠٢٤، مما عزز مهمته المتمثلة في إصلاح المناصرة، البحوث، والخدمات للأقليات الجنسية والجندرية، العاملين/ات بالجنس، والأفراد المتعايشين/ات بفيروس نقص المناعة البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. من خلال الانتقال من نموذجٍ للمتطوعين/ات فقط إلى منظمةٍ غير ربحيةٍ مُسجَّلةٍ مع موظفين/ات متخصصين/ات، أطلق المركز برنامجَيْن جديدَيْن طموحَيْن: أرشيف الترانس ومشروع عيادة الترانس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع تعزيز مبادراته الحالية.

تشمل الإنجازات الرئيسية إنشاء **أرشيف العابرين/ات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، وهي قاعدة بياناتٍ رائدةٍ مفتوحة الوصول تشمل توثيقًا مكثفًا للقوانين، الأحكام، الفتاوى، وغيرها من الموارد ذات الصلة بالأفراد العابرين/ات جندريًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تُستخدَم قاعدة البيانات هذه، التي تتضمن معلوماتٍ قانونيةٍ هامةٍ من ١٩ بلدًا، كأداةٍ أساسيةٍ للدعوة ووضع استراتيجياتٍ قانونيةٍ في المستقبل. نجح **مشروع عيادة الترانس** في تقديم الدعم الطبي والتعليمي لـ ٥٠ مستفيدًا/ةً من العابرين/ات جنديًا في جميع أنحاء مصر، مع التركيز بشكلٍ أساسي على العلاج الهرموني المؤكد للجندر، تقديم تغطية التأمين الصحي للأدوية واختبارات الدم، وتعزيز التثقيف الصحي. أبلغ المشروع عن معدّل فائدةٍ ١٠٠٪ ومعدل رضا ٨٠٪ من الأطباء، على الرغم من التحديات مثل ندرة الأدوية (أبلغ ٨٥٪ عن صعوبات) وحضور الجلسة (٦٤٪ نسبة امتثال).

وشهدت **وحدة البحوث** عامًا مثمرًا للغاية، حيث أنتجت ما مجموعه ١٧ منشورًا. شملت هذه الدراسات دراساتٍ شاملةٍ مثل «فهم احتياجات وتحديات الأشخاص العابرين/ات جندريًا عند الوصول إلى الرعاية الصحية المؤكِّدة للجندر في مصر: دراسة بمنهجيات متعددة»، والتي قدمت أكبر عينةً تم جمعها على الإطلاق على الأفراد العابرين/ات جندريًا في مصر (١٠٤ مشاركًا/ـةً في الاستطلاع و٣٠ مشاركًا/ـةً في المقابلات/مجموعات التركيز). كما نشرت الوحدة تسع تحليلاتٍ سياسيةً وقانونية، تناولت قضايا بارزة، بما في ذلك التشريعات الجديدة المُناهِضة للمثلية الجنسية والعبور الجندري في العراق، الرفض القضائي للاعتراف القانوني بالجندر في تونس والبحرين، وتحديثات السياسات في مصر. تضمنت المساهمات الأكاديمية وثيقتَيْن كتبتهما المديرة التنفيذية نورا نورالله في صحفٍ مرموقة، لتحليل الاعتراف القانوني والسياسة الصحية للأفراد العابرين/ات جندريًا في شمال إفريقيا.

وشاركت **وحدة المناصرة** بشكلٍ استراتيجي مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مستخدمةً نهجًا متعدد الجوانب. وشمل ذلك تقديم ثلاثة تقارير للاستعراض الدوري الشامل: تقرير عن قوانين جرائم الآداب في مصر (بالتعاون مع مركز تنمية الشرق الأوسط والجمعية الدولية لحقوق الإنسان)، التي كانت رائدةً في التعامل مع منظمات حقوق الإنسان الرئيسية في هذه القضية. الثاني حول الحق في الصحة للأفراد العابرين/ات جندريًا وبينيي/ات الجنس في مصر (بالتعاون مع TIMEP وGATE)، والذي حَوَّل التركيز من التجريم إلى الانتهاكات الأساسية لحقوق الإنسان. وتقرير ثالث رائد عن حقوق الإنسان للعابرين/ات جندريًا في الكويت (مع White Tent)، يُوثِّق الانتهاكات في منطقة الخليج. استمرت جهود التقاضي الاستراتيجية، مع تقدم قضيةٍ تتعلق بالاعتراف القانوني بالجندر في تونس إلى بلاغٍ فردي للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام ٢٠٢٥، إلى جانب قضيةٍ جاريةٍ تتعلق بالحق في الصحة للأفراد العابرين/ات جندريًا في مصر وتحديد مدعين/ياتٍ جددٍ لاتخاذ إجراءاتٍ قانونيةٍ بشأن الاعتراف القانوني بالجندر.

من خلال تبادل المعرفة والتدريب، عزز المركز بناء القدرات والتعاون. قدَّم الموظفون/ات في المؤتمرات الأكاديمية وغير الأكاديمية الدولية، بما في ذلك مؤتمر ILGA في جنوب إفريقيا والمؤتمر الدولي الثاني لدراسات العبور في الولايات المتحدة. تضمنت الدورات التدريبية ورشة عملٍ مكثفةٍ لمدة يومَيْن حول التقاضي الاستراتيجي للاعتراف القانوني بالجندر والرعاية الصحية المؤكدة للجندر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجمعت ثمانية مشاركين/ات من ستة بلدان، بالإضافة إلى ندوةٍ عامةٍ عبر الإنترنت لـ ٣٥ فردًا حول وضع القوانين المُتعلِّقة بالأفراد العابرين/ات جندريًا وبينيي/ات الجنس. بدأ المركز أيضًا برنامج التدريب الخاص به، حيث رَحَّب باثنَيْن من المتدربين/ات في قسم الأبحاث يركِّزان على الصحة النفسية لصغار الكويريين/ات والعمل بالجنس.

واصلت **الخدمات الشعبية** تقديم الدعم الأساسي في مصر من خلال برنامج المساعدة القانونية الراسخ ومشروع عيادة الترانس الجديد. ساعد **برنامج المساعدة القانونية**، المزوِّد الوحيد للمساعدة القانونية للأفراد المعتقَلين/ات بموجب قوانين الآداب المصرية، ١٧٥ فردًا من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٤. وشمل ذلك التمثيل القانوني المجاني لـ ٦٠ فردًا عبر ٤٥ حالة (٢٧ رجلًا كويريًا، ٢٥ امرأةً متجانسةً جندريًا، ٥ رجال مغايرين جنسيًا، و٣ نساء عابرات جندريًا) واستشاراتٍ قانونيةٍ مجانية لـ ١١٥ فردًا حول قضايا تتراوح من الهجرة واللجوء (أكبر نسبة) إلى الاعتراف القانوني بالجندر، الرعاية الصحية المؤكدة للجندر، الإعفاء من الخدمة العسكرية، وسلامة العاملين/ات بالجنس. أشارت النتائج الرئيسية للتمثيل القانوني إلى المراقبة الإلكترونية السائدة في الاعتقالات، والتهم الموحدة مثل «اعتياد ممارسة الدعارة»، ومعدل تبرئة إجمالي قدره ٦٤٪. ومع ذلك،

تضمنت التحديات عقوباتٍ ماليةٍ كبيرةٍ بموجب قانون الجرائم الإلكترونية وزيادة الصعوبات في الطعن في الأدلة الإلكترونية بسبب تحليل الطب الشرعي.

من الناحية المالية، عمل المركز بميزانيةٍ تشغيليةٍ قدرها ١٠٢٫٩٧٠٫٤٤ يورو في عام ٢٠٢٤، مما يدل على الجهود المبذولة لزيادة وتنويع مصادر تمويله، مع امتنانٍ لـ International Trans Fund، Love Alliance، وThe Association for Progressive Communications. بشكلٍ عام، شهد عام ٢٠٢٤ تقدمًا كبيرًا في المناصرة الإقليمية، البحوث، وبناء القدرات الشعبية، مما يؤكد التزام مركز القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

102,970.44 €

ميزانيتنا في 2024

مقدمة

منذ إنشائه في عام ٢٠٢٠، كان مركز القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية في طليعة تحديث المناصرة، البحوث، والخدمات للمجتمعات التي يخدمها: الأقليات الجنسية والجندرية، بما في ذلك أفراد مجتمع الميم عين، العاملين/ات بالجنس، والأفراد المتعايشين/ات بفيروس نقص المناعة البشرية. بناءً على بدايته كنموذجٍ للمتطوعين/ات فقط، شهد عام ٢٠٢٣ علامةً تنظيميةً مهمةً مع تحوله إلى منظمةٍ غير ربحيةٍ مسجلةٍ مع موظفين/ات متفانين/يات. وقد سمح هذا التطور للمركز بتوسيع نطاق وصوله إلى حدٍ كبيرٍ وتعزيز تأثيره.

تَميَّز عام ٢٠٢٤ بنموٍ ملحوظٍ وتقدُّمٍ استراتيجي لمركز القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية. يسلط هذا التقرير السنوي الضوء على عامٍ محوريٍ وسَّع فيه المركز مجالات عمله ونطاقه، وهو ما يمثِّل خطوةً مهمةً نحو تعزيز المناصرة الإقليمية والبرامج البحثية، مع تعزيز القدرات الشعبيةً على المستوى الوطني في مصر في الوقت نفسه. إن جهودنا متجذرة في الالتزام بحقوق الإنسان، العدالة، والرفاه للمجتمعات المُهمَّشة.

استجابةً للاحتياجات المتطورة والتحديات المستمرة التي تواجهها مجتمعاتنا، بدأنا برنامجَيْن طموحَيْن هذا العام: أحدهما يُركِّز على البحث الشامل والمناصرة، والآخر مُخصَّص لتوجيه الخدمات الشعبية. تُجسِّد هذه المبادرات، إلى جانب عملنا المستمر، التزامنا بتعزيز التغيير الدائم. من بين هذه الخدمات، يعمل **أرشيف الترانس في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** كقاعدة بياناتٍ رائدةٍ مفتوحة الوصول، حيث يُوثِّق بدقةٍ القوانين، الأحكام، الفتاوى، وغيرها من الموارد الحيوية المتعلِّقة بالأفراد العابرين/ات جندريًا في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تم تصميم هذه الأداة الأساسية لتمكين الدعوة المستقبلية ووضع الاستراتيجيات القانونية للمركز وشركائه. استكمالًا لذلك، أطلقنا بفخرٍ **مشروع عيادة الترانس**، وهي مبادرة مبتكرة تم تطويرها على مدى عدة سنواتٍ استجابةً للاحتياجات المُحددة داخل مجتمعات العابرين/ات جندريًا. يهدف هذا المشروع إلى توفير تغطية التأمين الصحي الأساسية للأفراد العابرين/ات جندريًا في مصر، وضمان الوصول إلى علاج التبديل الهرموني والاختبارات المعملية، مصحوبةً بإشرافٍ طبيٍ مجاني.

تُمثِّل هذه البرامج أحدث مظاهر التزامنا المستمر بمعالجة قضايا حقوق الإنسان الحرجة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. سيُفصِّل هذا التقرير الأنشطة الشاملة التي تقوم بها وحدة البحوث، وحدة المناصرة، مبادرات تبادل المعرفة والتدريب، والخدمات الشعبية، ويُقدِّم رؤىً حول إنجازاتنا، التحديات التي واجهناها، وتوجهنا الاستراتيجي للمستقبل.

أطلقنا

أرشيف الترانس

في **2024**

&

مشروع عيادة الترانس

وحدة البحوث

تشارك وحدة البحوث بشكلٍ منهجي في جمع البيانات وتنفيذ تحقيقاتٍ وتحليلاتٍ عالية الجودة تهدف إلى تعزيز استراتيجيات الدعوة من خلال البحوث القائمة على الأدلة. يتم تنظيم هذه المبادرة حول أربع ركائز أساسية: المنشورات، قواعد البيانات، أبحاث السياسات والمناصرة التي تنشرها المؤسسة، والمساهمات الأكاديمية التي ألفها موظفونا/ـاتنا في المجلات التي يراجعها الزملاء. في عام ٢٠٢٤، ستجري وحدة الأبحاث ست دراساتٍ شاملةٍ تتناول قضايا مختلفة، بما في ذلك توثيق الاعتقالات المتعلقة بالعمل بالجنس في مصر خلال عام ٢٠٢٣، تحليل قانوني للإطار الذي يؤثر على أفراد مجتمع الميم عين في مصر، و إعداد وثيقتَيْن تحليليَّتَيْن حول حقوق العابرين/ات جندريًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تقوم الوثيقة الأولى، التي تحمل عنوان «سلسلة أرشيف العابرين/ات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: فهم الفقه الحديث عن بينيي/ات الجنس والعابرين/ات جندريًا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،» بتحليل الفقه الإسلامي المُتعلِّق بالأفراد بينيي/ات الجنس والعابرين/ات جندريًا. أما الوثيقة الثانية، التي تحمل عنوان «سلسلة أرشيف الترانس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فهم التوجيهات والممارسات القضائية للاعتراف القانوني بالجندر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،» بالتحقيق في الحجج القانونية والأسباب المُطبَّقة في القضايا المتعلقة بالاعتراف القانوني بالجندر للأفراد العابرين/ات جندريًا. تُقدِّم هاتان الوثيقتان رؤىً نقديةً حول الآليات التي يتم من خلالها استخدام القوانين الدينية والمدنية لتقييد حقوق الإنسان للأفراد العابرين/ات جندريًا وبينيي/ات الجنس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ومن المساهمات المهمة بين الدراسات المنشورة «فهم احتياجات وتحديات الأشخاص العابرين/ات جندريًا عند الوصول إلى الرعاية الصحية المؤكِّدة للجندر في مصر: دراسة بمنهجيات متعددة.» تُقدِّم هذه الدراسة أكبر عينة تم جمعها على الإطلاق عن الأفراد العابرين/ات جندريًا في مصر، وتتألف من ١٠٤ مشاركًا/ـةً في الاستطلاع و٣٠ مشاركًا/ـةً من المقابلات ومجموعات التركيز. وعلاوةً على ذلك، يقدم البحث توصياتٍ للدعوة استنادًا إلى النتائج التي توصَّل إليها ويُقدِّم صياغةً أوليةً لاقتراحٍ تشريعيٍ يهدف إلى تنظيم الوصول إلى الرعاية الصحية المؤكدة للجندر.

بالإضافة إلى منشورات المركز، نشارك بنشاطٍ مع المجتمع الأكاديمي من خلال المقالات العلمية التي ألفها موظفونا/ـاتنا. في عام ٢٠٢٤، نشرت مديرتنا التنفيذية، نورا نورالله، ورقتَيْن أكاديميتَيْن، بما في ذلك «الاعتراف القانوني بالعابرين/ات جندريا في شمال إفريقيا: بين مطرقة الشريعة وسندان القضاء» في صحيفة القانون العربي الفصلية المرموقة، والتي تُجري تحليلًا قانونيًا للسوابق القضائية المُتعلِّقة بالاعتراف القانوني بالجندر في منطقة شمال إفريقيا، و«ممنوع الوصول: دراسة نوعية حول السياسات الصحية للعابرين/ات جندريًا في مصر» في مجلة العلوم الاجتماعية والطب المرموقة، والتي تساهم في الخطاب المناصِر المحيط بالوصول إلى الرعاية الصحية المؤكدة للجندر في مصر.

في عام ٢٠٢٤، نشر المركز تسعة تحليلاتٍ سياسيةٍ وقانونيةٍ شاملةٍ تتناول العديد من القضايا البارزة، بما في ذلك إدخال تشريعاتٍ جديدةٍ مناهِضةٍ للمثلية الجنسية والعبور الجندري في العراق، الرفض القضائي للاعتراف القانوني بالجندر والرعاية الصحية المؤكدة للجندر في تونس والبحرين، فحص الحقائق القانونية التي يواجهها الأفراد العابرون/ات جندريًا في الكويت بعد إلغاء قانون مكافحة العابرين/ات جندريًا في عام ٢٠٢٢، والمناقشات حول التحديثات الأخيرة للسياسات المتعلقة بالاعتراف القانوني بالجندر في مصر.

لتعزيز القدرة على المناصرة المتعلقة بحقوق العابرين/ات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم إنشاء أول قاعدة بياناتٍ مفتوحة الوصول تحتوي على معلوماتٍ شاملةٍ عن القوانين، السياسات، السوابق القضائية، والفتاوى التي تؤثر على حقوق العابرين/ات جندريًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: أرشيف الترانس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تشمل قاعدة البيانات هذه معلوماتٍ قانونيةً مهمةً من دول مثل مصر، العراق، المغرب، الإمارات العربية المتحدة، سوريا، الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وغزة)، قطر، تونس، لبنان، عمان، المملكة العربية السعودية، السودان، الأردن، الجزائر، موريتانيا، ليبيا، اليمن، الكويت، والبحرين. وفي إطار هذه الملامح القانونية، تُقدِّم تحليلاتٍ متعمقةً لمختلف الجوانب، بما في ذلك تجريم هويات العابرين/ات، الاعتراف القانوني بالجندر، والرعاية الصحية المؤكدة للجندر. بالإضافة

إلى ذلك، تتضمن قاعدة البيانات ٢٨ حكمًا في ١٩ قضية تتعلق بالاعتراف القانوني بالجندر، ١٧ فتوى تتعلق بهويات العابرين/ات وبينيي/ات الجنس، خمسة أحكام تتعلق بالحق في التعليم، حكم واحد بشأن إلغاء التجريم، وآخر بشأن المسؤولية الطبية.

ونتيجة لذلك، في عام ٢٠٢٤، زادت وحدة الأبحاث من منشوراتها إلى ما مجموعه ١٧ وبدأت برنامجًا إقليميًا جديدًا مهمًا، وهو أرشيف الترانس في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المرصد الإعلامي للقضيات على ↗

أساس العمل بالجنس التجاري من يناير ٢٠٢٣ إلى ديسمبر ٢٠٢٣

دليل كامل عن القوانين، والسياسات، ↗

والأحكام القضائية التي تؤثر على الحقوق الإنسانية لمجتمع الميم عين في مصر

سلسلة أرشيف العابرين/ات في الشرق الأوسط ↗

وشمال إفريقيا: فهم الفقه الحديث عن بينيي/ات الجنس والعابرين/ات جندريًا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

سلسلة أرشيف العابرين/ات في الشرق الأوسط ↗

وشمال إفريقيا: فهم التوجيهات والممارسات القضائية للاعتراف القانوني بالجندر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

فهم احتياجات وتحديات ↗

الأشخاص العابرين/ات جندرياً عندالوصول إلى الرعاية الصحية المؤكِّدة للجندر في مصر

الاعتراف القانوني بالعابرين/ات ↗

جندريا في شمال إفريقيا: بين مطرقة الشريعة وسندان القضاء

ممنوع الوصول: دراسة نوعية حول السياسات الصحية للعابرين/ات جندريًا في مصر

التعديلات المقترحة في العراق لتجريم الأفراد العابرين/ات جنسياً ليست إسلامية ولا دستورية

ماذا بعد إلغاء نص المادة ١٩٨ الذي يجرم التشبه بالجنس الآخر؟

تقترب مصر من سد ثغرةٍ قانونية تسمح للأفراد العابرين/ات جنسيًا بالحصول على الاعتراف القانوني بالجندر

وحدة المناصرة

يسترشد جمع البيانات الذي تضطلع به وحدة البحوث والخدمات الشعبية في تخطيط استراتيجيات وأنشطة الدعوة من قبل المركز. في عام ٢٠٢٤، ركز المركز على المشاركة مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كانت عملية الاستعراض الدوري الشامل نشاطًا محوريًا في مجال الدعوة هذا العام، حيث تضمنت تقديم ثلاثة تقارير عن بلدين، مصر والكويت، وعقد العديد من اجتماعات المناصرة والشراكة قبل وبعد هذه التقديمات. تسعى هذه الدراسة من خلال تقديم تقريرٍ عن جرائم الآداب إلى توضيح الانتهاكات القانونية لحقوق الإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون التي تحدث في مصر، والتي تعزى إلى إساءة استخدام قوانين الآداب. تم استخدام هذه القوانين كأدواتٍ تستهدف مجموعاتٍ مختلفة، بما في ذلك العاملين/ات بالجنس، المؤثرين/ات على تيك توك، وأساتذة الجامعات. يمثل هذا النهج المتعدد الجوانب لقوانين الآداب جهدًا رائدًا في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، مما يمثل المرة الأولى التي تتعامل فيها منظمات حقوق الإنسان الرئيسية مع مثل هذه القضايا الحرجة.

وهذه المشاركة تنطوي على إمكانية تعزيز مشاركة المنظمات الرئيسية في التصدي للانتهاكات القانونية التي تواجهها الفئات السكانية الرئيسية بموجب قوانين الآداب والمساهمة في إزالة الوصم عن الدعوة بشأن المسائل الحساسة، بما في ذلك حقوق العاملين/ات بالجنس. علاوةً على ذلك، تشير هذه المبادرة إلى افتتاح اجتماعات المناصرة رفيعة المستوى مع أصحاب الشأن الرئيسيين في البعثات الدبلوماسية في جنيف والقاهرة، والتي تتناول التطبيق المتعدد الجوانب لقوانين الآداب ضد مجموعاتٍ متنوعة. وهذا يؤسس أساسًا لمبادرات المناصرة المستقبلية التي تهدف إلى تطبيع الخطاب حول قضايا الرذيلة على المستوى الدولي، لا سيما في سياق مصر. تم تقديم هذا التقرير بالتعاون مع مركز الشرق الأوسط للديمقراطية (MEDC) والخدمة الدولية لحقوق الإنسان (ISHR).

ويمثل التقديم الثاني الذي يركز على الحق في الصحة للأفراد العابرين/ات جندريًا وبينيي/ات الجنس في مصر علامةً فارقةً مهمة، حيث يشكل أول مسعىً منهجي لمعالجة هذه القضية بدلًا من التركيز حصريًا على تجريم أفراد الميم عين. يحول هذا التركيز الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية الأخرى التي غالبًا ما يتم تجاهلها في السياق المصري بسبب التركيز المفرط على التجريم، الذي يفشل في معالجة التحديات التي يواجهها الأفراد بشكلٍ كافٍ من منظور متعدد الجوانب. نشأ الدافع لهذا الاستعراض الدوري الشامل من تقييم الاحتياجات الوطني الذي تم إجراؤه بين العابرين/ات جندريًا في مصر، والذي كشف أن قضايا الرعاية الصحية أعطيت الأولوية كمصدر قلقٍ للدعوة أكثر إلحاحًا من التجريم، حيث احتلت المرتبة الرابعة بعد الرعاية الصحية، الاعتراف القانوني بالجندر، والتمكين الاقتصادي. من خلال إعطاء الأولوية لأصوات المجتمع المحلي، تم توجيه جهودنا في المناصرة نحو القضايا التي يعتبرها المجتمع الأكثر أهمية، مما أدى إلى الاستعراض الدوري الشامل الذي يركز حصريًا على الحق في الصحة. بالتعاون مع المنظمات الرئيسية، كانت هذه المبادرة أيضًا بمثابة منصةٍ لتعزيز التعاون بين مختلف أصحاب الشأن خارج دوائر الميم عين. على غرار تقرير جرائم الآداب، عقدنا شراكةً مع متعاونين دوليين لعقد اجتماعات مناصرةٍ رفيعة المستوى مع بعثاتٍ في جنيف والقاهرة لتسليط الضوء على التحديات الفريدة التي يواجهها العابرون/ات جندريًا وبينيي/ات الجنس في مصر. تم إعداد هذا التقرير بالتعاون مع مركز التحرير لسياسة الشرق الأوسط (TIMEP) وبدعمٍ من منظمة العمل العالمي من أجل المساواة الجندرية (GATE).

وتناول التقديم الثالث حقوق الإنسان للأفراد العابرين/ات جندريًا في الكويت. يمثل هذا التقرير مدخلًا رائدًا حول هذا الموضوع في منطقة الخليج، التي كانت تفتقر في السابق إلى تقريرٍ خاصٍ بالأفراد حول حقوق العابرين/ات جندريًا. وثق التقرير الانتهاكات التي ارتكبتها الدولة الكويتية، بما في ذلك حظر الرعاية الصحية المؤكدة للجندر، التجريم المستمر لهويات العابرين/ات من خلال قوانين أخلاقية غامضة، تطبيق قوانين القتل بدافع الشرف التي تؤدي إلى تخفيف العقوبات على العنف الأسري ضد الأفراد العابرين/ات، ومعاملة المهاجرين/ات العابرين/ات في البلاد، بما في ذلك الترحيل التعسفي على أساس الهوية الجندرية. تم تطوير هذا التقرير بالتعاون مع منظمة محلية، White Tent.

علاوةً على ذلك، حافظ المركز على دعوته من خلال التقاضي الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع مبادراتٍ بدأت في

عام ٢٠٢٣ واستمرت حتى عام ٢٠٢٤. والجدير بالذكر أن هذا يشمل قضيةً تتعلق بالاعتراف القانوني بالجندر في تونس، حيث تضمنت الاستراتيجية المعتمدة استنفاد سبل الانتصاف الوطنية قبل تقديم بلاغٍ فردي إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. أثبت هذا المسعى نجاحه، مما أدى إلى تقديم بلاغٍ فردي لعام ٢٠٢٥. سيتم تضمين مزيدٍ من التفاصيل في تقرير عام ٢٠٢٥. بالإضافة إلى ذلك، هناك قضية جارية تتعلق بالحق في الصحة للأفراد العابرين/ات جندريًا في مصر، والتي تخضع حاليًا للتقاضي. واستكمالًا لهذه القضايا الجارية، سعى المركز بنشاطٍ إلى تحديد مدعين جدد لتعزيز مبادراته القضائية الاستراتيجية، حيث نجح في تحديد شخصَيْن في مصر في عام ٢٠٢٤ لمتابعة الإجراءات القانونية المتعلقة بالحق في الاعتراف القانوني بالجندر، والذي سيتم تقديمه أيضا في عام ٢٠٢٥. سيتم توفير تفاصيل إضافية في تقرير عام ٢٠٢٥.

تقرير مشترك حول قوانين الأداب ↗

في مصر للاستعراض الدوري الشامل الرابع لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

التقرير المشترك حول حق الصحة ↗

والمساواة للأشخاص العابرين/ات جنسياً وثنائيي/ات الجنس في مصر لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل

تقديم مشترك من أصحاب الشأن ↗

المُقدّم حول الانتهاكات الأساسية لحقوق الإنسان ضد الأشخاص العابرين/ات جندريًا في الكويت للاستعراض الدوري الشامل الرابع لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

تبادل المعرفة والتدريب

في عام ٢٠٢٤، شارك المركز في مجموعةٍ متنوعةٍ من البرامج التي تهدف إلى تبادل المعرفة والتدريب. ويشمل ذلك عروضًا تقديميةً لعملنا في المؤتمرات الأكاديمية وغير الأكاديمية الدولية من قبل موظفينا، دوراتٍ تدريبيةً لزملائنا النشطاء والحلفاء، بالإضافة إلى برنامج تدريبٍ مصممٍ لإعداد جيلٍ جديدٍ للمشاركة المهنية في هذا المجال.

تشمل بعض المؤتمرات التي حضرها موظفونا مؤتمر ILGA لعام ٢٠٢٤ في جنوب إفريقيا؛ «التاريخ المعاصر الكويري: وجهات نظرٍ دوليةٍ ومتقاطعة» في جامعة برلين الحرة؛ المؤتمر الدولي الثاني لدراسات العابرين/ات في جامعة نورث وسترن في الولايات المتحدة؛ «القانون والمجتمع في المملكة العربية السعودية» في Leibniz-Zentrum Moderner Orient في برلين؛ والمؤتمر السنوي لرابطة معاهد حقوق الإنسان في مركز Raoul Wallenberg لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في جامعة لوند في السويد.

علاوةً على ذلك، تم تنظيم أحداثٍ تدريبيةٍ مع التركيز على تبادل المعرفة، التحليل، والتعليم. ومن الأمثلة على ذلك ورشة عملٍ مكثفةٍ استمرت يومَيْن تُركِّز على التقاضي الاستراتيجي للاعتراف القانوني بالجندر والرعاية الصحية المؤكدة للجندر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أُتيحت الفرصة للمشاركين/ات للتعرف على الحجج القانونية المختلفة التي تدعم وتعارض هذه القضايا، وكذلك كيفية إنشاء جهود تقاضي استراتيجية فعالة. على الرغم من أننا تلقينا ٦٧ طلبًا، إلا أننا لم نتمكن من استيعاب سوى ثمانية مشاركين/ات. نجحت ورشة العمل في جمع ثمانية مشاركين/ات من مصر، الأردن، المغرب، تونس، فلسطين والعراق، وبالتالي إنشاء شبكةٍ من النشطاء، المدافعين/ات القانونيين/ات، والمنظمات ذوي/ات التفكير المماثل الملتزمين/ات بالمشاركة في التقاضي الاستراتيجي لحقوق العابرين/ات جندريًا في المنطقة.

مثال آخر هو حدث اتخذ شكل ندوة عامة عبر الإنترنت حضرها ٣٥ فردًا. خلال هذه الندوة عبر الإنترنت، أتيحت الفرصة للمشاركين/ات لاكتساب نظرة سريعة حول الوضع الحالي للقوانين، السياسات، السوابق القضائية، والفتاوى المتعلقة بالأفراد العابرين/ات جندريًا وبينيي/ات الجنس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تراوحت الموضوعات التي تمت تغطيتها من الرعاية الصحية المؤكدة للجندر إلى الاعتراف القانوني بالجندر، مما يوفر للحاضرين/ات نظرةً عامةً شاملة.

في عام ٢٠٢٤، أطلقنا أيضًا برنامج التدريب الخاص بنا، المصمم لتزويد القادة الشباب الطموحين/ات في هذا المجال بخبرةٍ مباشرةٍ فريدةٍ في العمل في مجال حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. نحن نُرحِّب بتدريبَيْن داخليَّيْن في قسم الأبحاث في عام ٢٠٢٤، أحدهما يركز على الصحة النفسية للشباب الكويريين/ات والآخر يعالج القضايا المتعلقة بالعمل بالجنس.

ورشة عمل مكثفة تُركز

على التقاضي الاستراتيجي للاعتراف القانوني بالجندر والرعاية الصحية المؤكدة للجندر

ندوة أطلاق مشروع أرشيف الترانس

الخدمات الشعبية

في عام ٢٠٢٤، واصلنا خدمة مجتمعاتنا في مصر من خلال خدمتَيْن شعبيتَيْن: برنامج مساعدة قانونية راسخ ومشروع عيادة الترانس الجديد.

برنامج المساعدة القانونية

منذ عام ٢٠٢٠، يعمل مركز القاهرة ٥٢ للبحوث القانونية كمزودٍ وحيدٍ للمساعدة القانونية للأفراد المُحتجَزين/ات بموجب قوانين الآداب المصرية، مستخدمًا نهجًا متعدد الجوانب يعترف بالتطبيق التمييزي لهذه القوانين ضد مختلف الفئات السكانية. يشمل هذا التقرير الفترة من يناير إلى ديسمبر ٢٠٢٤، والتي استفاد خلالها ١٧٥ فردًا من خدمات البرنامج. يتم تصنيف هذه الخدمات إلى مجالَيْن أساسيَّيْن: التمثيل القانوني المجاني لـ ٦٠ فردًا في ٤٥ قضية والاستشارة القانونية المجانية لـ ١١٥ فردًا.

إن الأطر القانونية الأساسية التي تم تناولها في هذا السياق هي قانون مكافحة العمل بالجنس (رقم ١٩٦١/١٠) وقانون الجرائم الإلكترونية (رقم ٢٠١٨/١٧٥). تفرض هذه القوانين عقوباتٍ على العمل بالجنس المزعوم و«الفجور الإلكتروني»، ولا تستهدف الأفراد فحسب، بل تستهدف أيضًا الأطراف الثالثة المشارِكة في التيسير. يوجد تناقض كبير في قانون مكافحة العمل بالجنس، الذي يصنف الرجال المغايرين جنسيًا المُعتقَلين كشهودٍ وليس كمدَّعين عليهم.

التمثيل القانوني المجاني

في عام ٢٠٢٤، وسع البرنامج التمثيل القانوني ليشمل ٦٠ فردًا، بما في ذلك الرجال الكويريين (٢٧)، النساء المتجانسات جندريًا (٢٥)، الرجال المغايرين جنسيًا (٥)، والنساء العابرات جندريًا (٣). وقعت الاعتقالات في الغالب في الإسكندرية ومنطقة القاهرة الكبرى، حيث تم الإبلاغ عن أكبر عددٍ من الحالات في يناير ومارس، حيث بلغ كل منها عشر حالات.

تشمل النتائج الرئيسية لجهود التمثيل القانوني ما يلي:

• **طرق الاعتقال:** برزت تقنيات المراقبة الإلكترونية، وخاصةً مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المواعدة مثل جرايندر وفيسبوك، كطرقٍ سائدةٍ للاعتقال، حيث شكلت ٢٨ حالة. وشكلت تقنية وسيطة مبنية على استخدام أرقام الهواتف في الاصطياد ١١ حالة.

• **التهم والعقوبات:** أصبح تصنيف التهم موحدًا بشكلٍ متزايد، حيث يواجه الأفراد في كثيرٍ من الأحيان مزاعم بـ «اعتياد ممارسة الدعارة أو الفجور» و«انتهاك القيم الاجتماعية والعائلية». ويبلغ متوسط عقوبة السجن سنةً واحدةً تقريبًا. ومع ذلك، يفرض قانون الجرائم الإلكترونية عقوباتٍ ماليةً كبيرة، بمتوسط ١٠٠٫٠٠٠ جنيه مصري (حوالي ١٫٩٩٣٫٧١ دولار أمريكي).

• **النظام القضائي:** يتم الفصل في القضايا التي تنطوي على تهم مكافحة العمل بالجنس حصريًا في محاكم الجنح، بينما تتم معالجة القضايا التي تتضمن تهمًا تكميليةً بالجرائم الإلكترونية في المحاكم الاقتصادية، التي تتمتع بوصولٍ معززٍ إلى تحليل الطب الشرعي الإلكتروني.

• **تحليل الطب الشرعي الإلكتروني:** أدى تنفيذ تحليل الطب الشرعي إلى جعل الأدلة الإلكترونية أكثر صعوبةً بالنسبة للمتهمين/ات للطعن فيها. يصادق هذا التحليل على الأدلة ويسترجع الاتصالات الخاصة من الأجهزة لإثبات ادعاءات «اعتياد الممارسة»، وهي ممارسة مسموح بها قانونًا حيث قد تتنازل السلطات القضائية عن حماية الخصوصية في القضايا المتعلقة بالرذيلة. وبالتالي، يصبح الطعن في الأدلة أكثر صعوبة، مما يستلزم تركيز استراتيجيات الدفاع على الأخطاء الإجرائية التي تحدث أثناء الاعتقالات بدلًا من الاعتراض على شرعية التهم.

• **نتائج الحكم:** تم تسجيل معدل البراءة عند ٦٤٪، حيث أدت ٢٩ حالة من أصل ٤٥ إلى البراءة. ومع ذلك، تم توثيق عقوباتٍ صارمة، بما في ذلك عقوبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات مصحوبة بغرامةٍ قدرها ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه مصري. لوحظ أن دائرةً محددةً داخل المحكمة الاقتصادية بالإسكندرية تُصدِر أحكامًا موحدةً وصارمةً في قضايا «الفجور»، وغالبًا ما تعتمد على التفسيرات الدينية لتبرير الإدانات بموجب قانون الجرائم الإلكترونية. وعند الاستئناف، تم تخفيف الأحكام بشكلٍ متكرر، وكانت النتيجة الأكثر شيوعًا هي السجن لمدة ستة أشهر وغرامة قدرها ٥٠ر٠٠٠ جنيه مصري.

الاستشارات القانونية المجانية

تلقى المركز ١١٥ طلبًا للاستشارات القانونية في مختلف القضايا:

• **الهجرة واللجوء للمصريين/ات الكويريين/ات:** مثلت هذه الفئة أكبر عددٍ من الاستفسارات، حيث خدمت ورشتَيْ عملٍ ٣٠ فردًا و٢٠ آخرين/ات تلقوا/ين استشاراتٍ عبر وسائل التواصل الاجتماعي. كما أصدر البرنامج خمس رسائل دعمٍ لطالبي/ات اللجوء.

• **الاعتراف القانوني بالجندر:** تم تقديم التوجيه إلى ١٥ فردًا من العابرين/ات جندريًا الذين يتنقلون/ن في العمليات القانونية المعقدة في مصر.

•**الرعاية الصحية المؤكدة للجندر:** سعى ثلاثة عشر فردًا للحصول على المشورة فيما يتعلق بالوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والخيارات القانونية المتعلقة بالإهمال الطبي.

• **الإعفاء من الخدمة العسكرية:** تلقى اثنا عشر فردًا مشورةً قانونيةً بشأن الحصول على إعفاءاتٍ طبيةٍ على أساس الميول الجنسية أو الهوية الجندرية.

• **سلامة العاملين/ات بالجنس:** نُظِّمت ورشة عملٍ لعشر عاملين/اتٍ بالجنس لنشر المعلومات المتعلقة بالحقوق القانونية واستراتيجيات السلامة.

• **طالبي/ات اللجوء في مصر لغير المصريين/ات:** قام سبعة أفراد، بمن فيهم/ن لاجئون/ات كويريون/ات من السودان وغزة، بطلب المساعدة.

• **معاش الأفراد المتعايشين/ات بفيروس نقص المناعة البشرية:** استفسر ثلاثة أفراد عن عملية تقديم طلبٍ للحصول على المعاش الحكومي.
وتُستخدَم البيانات والإحصاءات التي تم جمعها من خلال مبادرات المساعدة القانونية هذه في جهود الدعوة التي يبذلها المركز، بما في ذلك التقارير المُقدَّمة إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

مشروع عيادة الترانس

مشروع عيادة الترانس: نظرة عامة والنتائج

نجح مشروع عيادة الترانس في تقديم الدعم الطبي والتعليمي لـ ٥٠ مستفيدًا/ةً في جميع أنحاء مصر، مع التركيز بشكلٍ أساسيٍ على العلاج الهرموني المؤكد للجندر.

الفئات السكانية للمستفيدين/ات

الهوية الجندرية: ٢٨ امرأة عابرة جندريًا و٢٢ رجلًا عابرًا جندريًا.
الجنسية: ٤٤ مواطنًا/ـةً مصريًا/ـة، ٦ غير مصريين/ات (٣ من اليمن، ٢ من السودان، و١ من فلسطين).
الموقع: ٢٥ في القاهرة الكبرى، ١٢ في الإسكندرية، ٦ في منطقة الدلتا، ٥ في صعيد مصر، و٢ في مناطق أخرى.
العمر: كان الغالبية بين ١٨ و٣٠ عامًا.

الأهداف والخدمات الرئيسية

يهدف البرنامج إلى:
· **توفير المتابعة الطبية للعلاج الهرموني المؤكد للجندر** لمدة عامٍ واحد.
· تقديم **الدعم المالي** للأدوية الهرمونية واختبارات الدم من خلال التأمين الطبي.
· **تعزيز التثقيف الصحي** حول العلاج الهرموني المؤكد للجندر، بما في ذلك فهم الأدوية، التغيرات الفسيولوجية، وتفسير نتائج الدم.
· **دمج الصحة الإلكترونية** لتوسيع نطاق التوعية وتحسين الوصول، باستخدام الاستشارات عن بعد والسجلات الطبية المستندة إلى الحوسبة السحابية. كما عزز هذا محو الأمية الحاسوبية لدى المستفيدين/ات.
· إنشاء **نظام إحالة** للخدمات القانونية والعلاج النفسي حسب الحاجة.

النتائج والتحديات

أظهر المشروع آثارًا إيجابيةً كبيرة، على الرغم من تحديد بعض التحديات:

· **مزايا البرنامج:** أفاد ١٠٠٪ من المستجيبين/ات بأنهم/ن يستفيدون/ن من البرنامج، حيث صنف ٧٠٪ الخدمة على أنها «٩/١٠» أو «١٠/١٠» (متوسط التقييم: ٨٫٧ / ١٠).
· **رضا الطبيب:** لوحظ معدل رضا بنسبة ٨٠٪ عن تواصل الطبيب المعالج وأدائه.
· **الرغبة في الاستمرارية:** ٩٠٪ أعربوا/ن عن رغبتهم/ن في مواصلة المتابعة ضمن البرنامج.
· **الامتثال للعلاج الهرموني المؤكد للجندر (٧٠٪):** كان هذا أقل من المتوقع، ويرجع ذلك أساسًا إلى **ندرة الأدوية في مصر خلال عام ٢٠٢٤**، حيث أفاد ٨٥٪ من المستجيبين/ات بوجود صعوباتٍ في شراء الأدوية.
· **حضور الجلسة (٦٤٪):** على الرغم من الجدولة المرنة، كان معدل الحضور لجميع الجلسات الأربع ٦٤٪، مما يشير إلى المشكلات المحتملة المتعلقة بالامتثال المستقر.
· **تأثير التثقيف الصحي:** أفاد ٧٠٪ فقط من المستجيبين/ات بأنهم/ن قادرون/ات على قراءة نتائج اختبارات الدم وأظهروا/ن معرفةً كافيةً بالأدوية، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى التثقيف والدعم الصحي المستمر.
· نجح المشروع في الوصول إلى مجموعةٍ متنوعة من الأفراد العابرين/ات جندريًا ودعمهم/ن، مع رضًا عالٍ تم الإبلاغ عنه. ومع ذلك، فإن التحديات المتعلقة بالحصول على الأدوية والمشاركة المستمرة تشير إلى مناطق لتعزيز البرنامج في المستقبل، لا سيما في تعزيز التثقيف الصحي ومعالجة العوامل الخارجية التي تؤثر على توافر الأدوية.

الملخص المالي

في عام ٢٠٢٤، بذلنا جهودًا لزيادة وتنويع مصادر تمويلنا، وعملنا بميزانيةٍ تشغيليةٍ قدرها ١٠٢٫٩٧٠,٤٤ يورو، موزعة على النحو التالي:

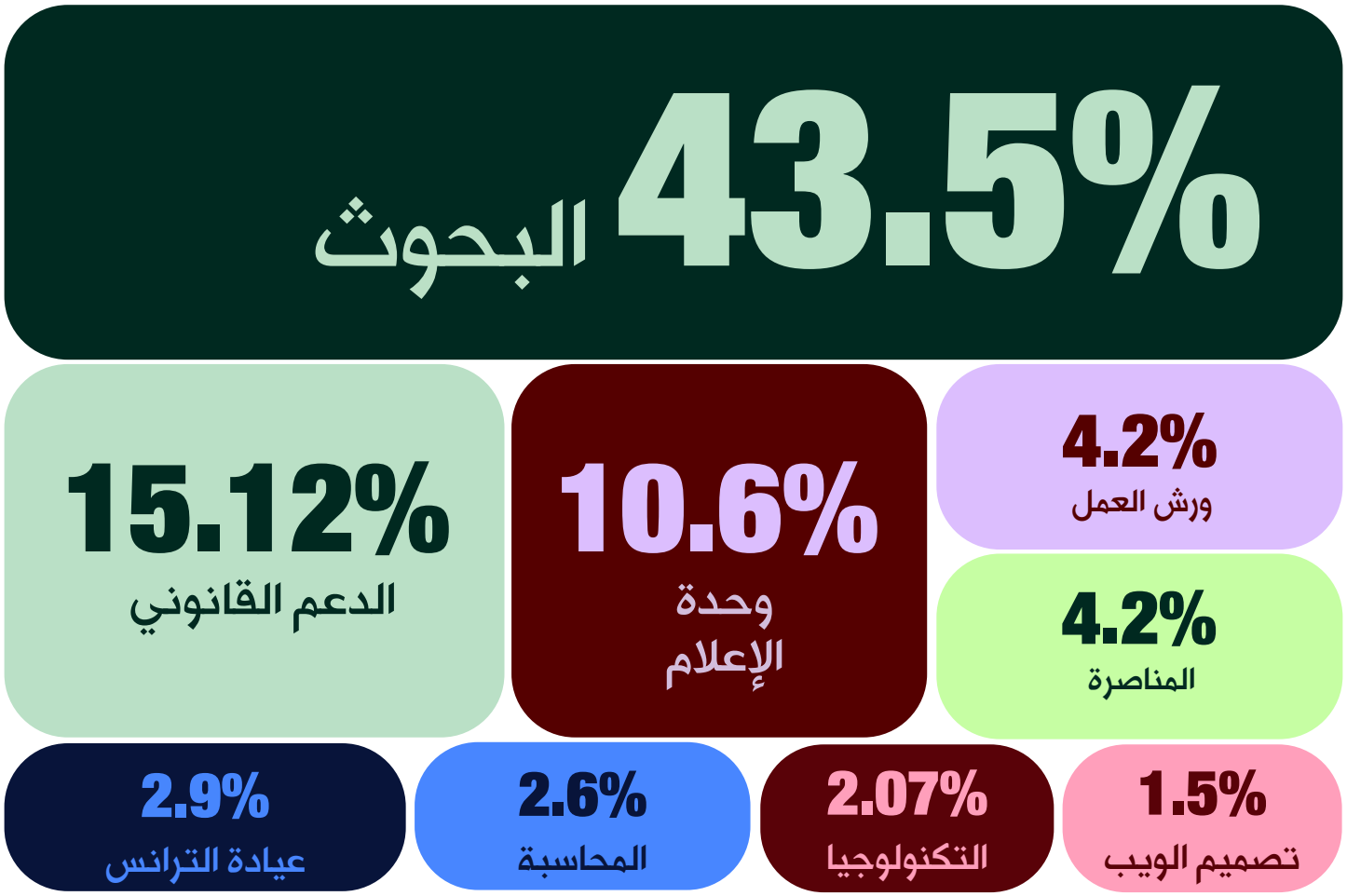

نحن نعرب عن امتناننا لممولينا:
Love Alliance من خلال The Global Network of People Living with HIV
International Trans Fund ،
و The Association for Progressive Communications.

CAIRO 52
LEGAL RESEARCH INSTITUTE
القاهرة ٥٢
للأبحاث القانونية